



## ملحق الحزبية الرسمية

### مجلس الأعيان

محضر الجلسة الحادية عشرة

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة في  
الساعة الحادية عشر من صباح يوم الثلاثاء الواقع في ٨ /  
رمضان / ١٤١٣ هجرية الموافق ٢ / ٣ / ١٩٩٣ ميلادية.

(الجلد ٣٠)

(العدد ١١)

#### - جدول الأعمال -

الصفحة

- |    |  |
|----|--|
| ٢  | (١) تلاوة محضر الجلسة السابقة.                                     |
| ٢  | (٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات:                                    |
| ٢  | أ - طلب معذرة مقدم من دولة العين السيد بهجت التلهوني               |
| ٣  | ب - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد حابس المجالي               |
| ٣  | ج - طلب معذرة مقدم من معالي العين عمر النابلسي                     |
| ٣  | (٣) قرارات اللجان:   |
|    | تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم (٦) تاريخ ٨ / ٢ / ١٩٩٣ بشأن:-      |
|    | مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠ والمعاد من مجلس النواب مع  |
|    | الاصرار على قراره السابق بشأن بعض المواد والموافقة على البعض منها. |
| ٣٢ | (٤) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.                              |

هكذا من الأصل

## مجلس الأعيان

### محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم (الثلاثاء) الموافق ١٩٩٣/٣/٢ ميلادي، عقد مجلس (الأعيان) جلسته (الحادية عشرة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (دولة) الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة :-

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :-

١ - دولة السيد بهجت التلهوني.

٢ - معالي السيد حابس المجالي.

٣ - معالي السيد عمر النابلسي.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :-

وحضر من الحكومة:

١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب

رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب

رئيس الوزراء وزير النقل.

٣ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير

الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٤ - معالي السيد محمود الشريف: وزير

الاعلام.

٥ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير

الدولة للشؤون البرلمانية.

دولة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن

الرحيم، النصاب قانوني واعلن بدء الجلسة،



جدول الأعمال.

السيد الأمين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم على محضر الجلسة واعفاء الأمين العام

من التلاوة؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

٢ - الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من دولة العين

السيد بهجت التلهوني.

دولة رئيس مجلس الأعيان

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة

المجلس لهذا اليوم ١٩٩٣/٣/٢.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

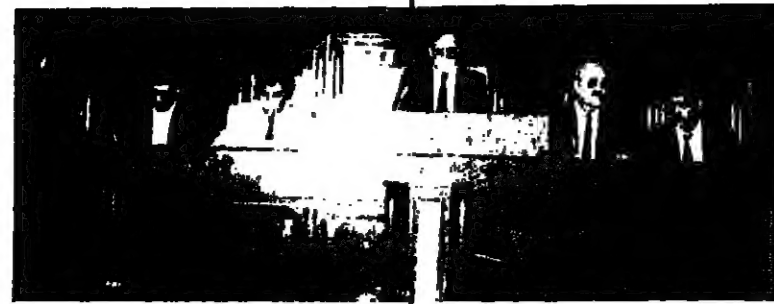
بهجت التلهوني

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم على معذرة دولة السيد بهجت

التلهوني؟

الجميع: موافقون.



السيد الأمين العام:

ب - طلب معذرة مقدم من معالي العين

السيد حابس المجالي.

دولة رئيس مجلس الأعيان

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة

المجلس لهذا اليوم ١٩٩٣/٣/٢.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

حابس المجالي

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم على معذرة معالي السيد حابس

المجالي؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

ج - طلب معذرة مقدم من معالي العين

السيد عمر النابلسي.

دولة رئيس مجلس الأعيان

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة

المجلس لهذا اليوم الموافق ١٩٩٣/٣/٢.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عمر النابلسي

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم على معذرة معالي السيد عمر

النابلسي؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

(٣) قرارات اللجان:

تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم (٦)

تاريخ ١٩٩٣/٢/٨ بشأن:-

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة

١٩٩٠ والمعاد من مجلس النواب مع الاصرار

على قراره السابق بشأن بعض المواد والمرافقة على

البعض منها.

دولة رئيس المجلس: شكراً، استاذنا ابو

محمد.

السيد نجيب الرشيدان: مقرر اللجنة القانونية.



هكذا من الرجل

## قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة القانونية في مجلس الأعيان بتاريخ ١٠، ١٦، ٢٠/٧/١٩٩٣، برئاسة دولة رئيس مجلس الأعيان الأستاذ أحمد اللوزي وبحضور سعادة مقرر اللجنة السيد نجيب الرشدان وأصحاب الدولة والمعالى والسعادة السادة:

أحمد عبيدات، محمد رسول الكيلاني، عمر النابلسي، الدكتور اسحق الفرحان، سالم مساعدة، ابراهيم أيوب، نذير رشيد، طارق علاء الدين، الدكتور كمال الشاعر وأمين شقير.

كما حضر الاجتماع من أعضاء مجلس الأعيان أصحاب المعالي والسعادة الأعضاء السادة:

عبدالله صلاح، الدكتور سعيد التل، حمد الفرحان، خالد الطراونة.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠ المحال إليها من مجلس الأعيان ( والمعاد من مجلس النواب والمتضمن الإصرار على قراره السابق بشأن بعض المواد وموافقته مجلس الأعيان على بعض المواد الأخرى )، وذلك لدراسته واعطاء القرار اللازم.

وبعد المناقشة والمداولة في مشروع القانون، وقرارات مجلس الأعيان والنواب السابقة، بخصوصه، قررت اللجنة ما يلي:

المادة - ١ - الإصرار على قرار مجلس الأعيان السابق.

المادة - ٢ - الإصرار على قرار مجلس الأعيان السابق.

المادة - ٣ - الإصرار على قرار مجلس الأعيان بخصوص البنود: ثانياً ورابعاً وخامساً وسادساً وثامناً وتساعاً وعاشراً.

المادة - ٤ - الفقرة -أ- منها- فقد قررت اللجنة الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب، والإصرار على الفقرتين (ب) و (ج) منها.

المادة - ٥ - وافق عليها مجلس النواب كما وردت من مجلس الأعيان ولا خلاف عليها واخذت اللجنة علماً بذلك.

المادة - ٦ - الإصرار على قرار مجلس الأعيان السابق.

المادة - ٧ - الإصرار على قرار مجلس الأعيان السابق.

المادة - ١٤ - الإصرار على قرار مجلس الأعيان السابق.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

ملحوظة: مرفق / مخالفة لسعادة مقرر اللجنة السيد نجيب الرشدان.

بسم الله الرحمن الرحيم

## المخالفة

أرى تسمية القانون (قانون الكسب غير المشروع) والتي وافق عليها مجلس النواب تعبر عن المسمى احسن تعبير اما الأشهار فهو الاعلان عن الذمة المالية وهو ليس من مقاصد القانون مباشرة وإنما هي وسيلة من الوسائل التي تتخذها السلطات المختصة لتبين ما اذا كانت الزيادة في ثروة من تنطبق عليه احكام هذا القانون قد كسبها من مصدر حلال او مصدر غير مشروع فان كان المصدر حلال فيتبهي عمل السلطة بالاطلاع على مصدرها وان كان هذا المصدر غير مشروع اتخذت الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وهي الغاية من وضع هذا القانون موضع التنفيذ وكذلك لا يجوز ان نسميه قانون منع الكسب المشروع ذلك لانه وان كانت بعض آثاره تؤدي الى تجنب الكسب الحرام الا ان الغاية من وضعه هي قمع الذين يزدون في ثروتهم بسبب استغلال الوظيفة او الصفة.

وبما ان الامور بمقاصدها ولما كان هذا القانون يهدف الى معالجة الكسب غير المشروع فتكون تسميته المشار اليها آنفاً صحيحة ولا تحتاج الى تعديل اما فيما يتعلق بالأشخاص الذين تشملهم احكام هذا القانون فهم الذين يتولون السلطات العامة ويسخرون وظائفهم او صفاتهم للحصول على المال من غير حله.

ومعلوم ان جميع الذين يتولون السلطات الثلاث في الدولة هم المعنيون بهذا القانون ولا يجوز استثنائهم من احكامه لان المطلوب منهم ان يكونوا القدوة الحسنة للمواطنين واذا انحرف احدهم عن جادة الحق والقانون طالته احكامه وكان عرضه للاجراءات المبينة فيه بدون استثناء او تحصيل اي من اعضاء السلطات الثلاث في الدولة من الاجراءات التي تطبق على من يجحد عن غايات القانون واهدافه علماً بأن التحقيق عن زيادة ثروة المشار اليها آنفاً لا يعتبر اعتداء على كرامتهم او مكانتهم لأن الاصل براءة الذمة الى ان تثبت الادانة ولا يلحق التحقيق معهم حيفاً ولذلك اتفق مع قرار مجلس النواب المتضمن تطبيق احكام هذا القانون على اعضاء سلطات الدولة الثلاث.

وكذلك ارى اعتبار الزيادة في ثروة الشخص المشمول بأحكام هذا القانون أو ثروة زوجه او اولاده القاصرين قرينة قانونية على انها زيادة من غير حلهما اذا كانت لا تتناسب مع مواردهم ولم يثبت لها مصدراً مشروعاً.

معلوم ان الاخذ بالقرائن القانونية في الدعاوى الجزائية او الحقوقية هو مشروع ديانة وقانوننا.



فمن حيث الديانة فان قصة حيي بن اخطب مع النبي ﷺ وكذلك قصة يوسف كما قد حاسب الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عماله عن الزيادة في ثرواتهم وقاسمهم اياها لانه راها غير متناسبة مع مواردهم وهذه السابقة الصادرة عن الخليفة العادل يمكن الاقتداء بها لان الرسول ﷺ قال اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم والاقتداء بالخليفة العادل هو اتباع للطريق السوي ذيانة يضاف الى ذلك ان توسيع قائمة المشمولين باحكام هذا القانون هو ضمان لحسن ادائهم العمل بنزاهة وتجرد ولذلك اتفق مع قرار مجلس النواب الذي وسع عدد المشمولين باحكامه.

ان الدستور الأردني قد وزع الاختصاص بين السلطات الثلاث واناط بمجلس الأمة السلطة التشريعية ولا يجوز لهذه السلطة التشريعية ان تتدخل عن شيء من صلاحياتها وتنظيمها بمجلس الوزراء.

وبما ان الفقرة ط/ من المادة الرابعة تحول مجلس الوزراء اضافة اشخاص الى المشمولين باحكام هذا القانون مع ان هذه الاضافة هي عمل تشريعي فتكون هذه الفقرة مخالفة لاحكام الدستور وارى ان يصير المجلس الكريم على الفقرة ط من المادة الرابعة وان يأخذ بما قرره مجلس النواب في باقي المواد المختلفة عليها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نجيب الرشيدان

هكذا من الأصل

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في التشريع
المادة - ١ - الاصرار على قرار مجلس الاعيان.	المادة - ١ - الاصرار على قرار مجلس النواب	المادة - ١ - تعداد صياغتها على النحو التالي: يسمى هذا القانون (قانون اشهار الدمة المائية ومنع الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية).	المادة - ١ - موافقة كما وردت	المادة - ١ - يسمى هذا القانون (قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة - ٢ - الاصرار على قرار مجلس الاعيان.	المادة - ٢ - الاصرار على قرار مجلس النواب	المادة - ٢ - قرر المجلس بخصوصها ما يلي: أولاً: الموافقة على البجزة التالية فيها واعتبرها هي المادة (٢) وكذا وردت من مجلس النواب على النحو التالي: مادة ٢: يعتبر كسباً غير مشروع كل مال مقبول أو غير مقبول يحصل عليه أي شخص تسري عليه أحكام هذا القانون لنفسه أو لغيره بسبب استغلال الوظيفة أو الصفة.	المادة - ٢ - موافقة كما وردت	المادة - ٢ - يعتبر كسباً غير مشروع كل مال مقبول أو غير مقبول يحصل عليه أي شخص تسري عليه أحكام هذا القانون لنفسه أو لغيره بسبب استغلال الوظيفة أو الصفة، وكل زيادة تقبل على المال المقبول أو غير المقبول أثناء الوظيفة أو الصفة له أو لزوجته أو أولاده القاصرين وكانت لا تتناسب مع مواردهم وعجز عن إثبات مصدر مشروع المال.

هكذا من الأصل

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في التشريع
ثانيا/ الاصرار على قرار مجلس الاعيان.	الاصرار على قرار مجلس النواب	ثانيا: نقل عبوي سا بقي من هذه المادة الواردة من مجلس النواب مع التعديل عليه الى المادة (٧) ليصبح فقرة جديدة تحت فقرة (ب) (لا يغير من الاجراءات وليس دخلا بالتعريف).	ثانيا: نقل عبوي سا بقي من هذه المادة الواردة من مجلس النواب مع التعديل عليه الى المادة (٧) ليصبح فقرة جديدة تحت فقرة (ب) (لا يغير من الاجراءات وليس دخلا بالتعريف).	المادة ٣ - تسري أحكام هذا القانون على الفئات التالية: أ - رئيس الوزراء والوزراء. ب - رئيسي مجلسي الاعيان والنواب والاعيان والنواب. ج - رؤساء المؤسسات الرسمية العامة. د - موظفي الفئة العليا ومن يثلثهم في الرتبة والراتب في الدوائر والمؤسسات الرسمية العامة ومن يشغل وظيفة سفير أو مدير
المادة ٣ - ١/ لا خلاف عليها.	المادة ٣ -	المادة ٣ - ١: تعد صياغتها على النص التالي: أولا: المرافقة على واء منها كما وردت من مجلس النواب. ثانيا: شطب الفقرة (ب) منها (أي استثناء الاعيان والنواب من أحكام هذا القانون). ثالثا: المرافقة على الفقرة (ج) كما وردت من مجلس النواب مع إضافة الميزة التالية الى آخرها:	المادة ٣ - ١: تعد صياغتها على النص التالي: أولا: المرافقة على واء منها كما وردت من مجلس النواب. ثانيا: شطب الفقرة (ب) منها (أي استثناء الاعيان والنواب من أحكام هذا القانون). ثالثا: المرافقة على الفقرة (ج) كما وردت من مجلس النواب مع إضافة الميزة التالية الى آخرها:	المادة ٣ - تسري أحكام هذا القانون على الفئات التالية: أ - رئيس الوزراء والوزراء. ب - رئيسي مجلسي الاعيان والنواب والاعيان والنواب. ج - رؤساء المؤسسات الرسمية العامة. د - موظفي الفئة العليا ومن يثلثهم في الرتبة والراتب في الدوائر والمؤسسات الرسمية العامة ومن يشغل وظيفة سفير أو مدير

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠  
والملام من مجلس النواب

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في التشريع
الاصرار على قرار مجلس الاعيان.	الاصرار على قرار مجلس النواب.	والمدنية والمسكونة. رابعا: اعادة صياغة الفقرة (د) على النحو التالي: (موظفي الفئة العليا ومن يثلثهم في الرتبة والراتب في الدوائر والمؤسسات الرسمية العامة والقراء).	الاصرار على قرار مجلس النواب.	أدارة أو مديرية. هـ - أمين عمان ووزراء البلديات من الفئة الأولى. و - رؤساء مجالس ادارة الشركات التي تساهم الملكية أو المؤسسات الرسمية العامة بما لا يقل عن ٤٠٪ من رأس مالها والمخبرين المأمين لها.
الاصرار على قرار مجلس الاعيان.	الاصرار على قرار مجلس النواب.	خامسا: حذف الفقرة وهه المقدمة من قبل مجلس النواب. (أي استثناء القضاة من أحكام هذا القانون). سادسا: المرافقة على الفقرة وهه الواردة في التشريع مع إضافة الميزة التالية الى آخرها: (ومدير عام المنظمة التعاونية).	الاصرار على قرار مجلس النواب.	أدارة أو مديرية. هـ - أمين عمان ووزراء البلديات من الفئة الأولى. و - رؤساء مجالس ادارة الشركات التي تساهم الملكية أو المؤسسات الرسمية العامة بما لا يقل عن ٤٠٪ من رأس مالها والمخبرين المأمين لها.

هكذا من أجل

١٠

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠  
والنفاذ من مجلس النواب

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
سابعاً/ لا خلاف عليها.	قرار مجلس الاعوار على قرار ثامناً/ الاعوار على قرار مجلس الاعيان.	سابعاً: المرافقة على الفقرة وهـ كما وردت. ثامناً: شطب الفقرة (ز) (استثناء رؤساء مجالس النقابات المهنية ونقابات العمال والاتحاد المسام للجمعيات الخيرية من أحكام هذا القانون).	مراقبة كما وردت	ز- رؤساء مجالس النقابات المهنية ونقابات العمال والاتحاد العام للجمعيات الخيرية ومدير عام المنظمة التعاونية. ح- رؤساء مجالس المعلومات المكونة والمعلومات الخاصة وعطاءات الدائرة في الدوائر الحكومية والرؤساء الرسمية العامة وأعضائها.
ثامناً/ الاعوار على قرار مجلس الاعيان.	قرار مجلس الاعوار على قرار ثامناً/ الاعوار على قرار مجلس النواب.	ثامناً: اعطاء صياغة الفقرة (ح) على النحو التالي: رؤساء وأعضاء مجالس المعلومات المركزية والمعلومات الخاصة للمدينة والمسكينة وعطاءات الدوائر الحكومية والرؤساء الرسمية العامة).		ط- مشغل أي وظيفة أخرى يقرر مجلس الوزراء مبرهان أحكام هذا القانون عليها.

محضر الجلسة الحادية عشرة من الدورة العادية الرابعة المتعقبة في ٢/٣/١٩٩٣م

مجلس الاعيان

١١

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠  
والنفاذ من مجلس النواب

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
عاشرًا/ الاعوار على قرار مجلس الاعيان.	قرار مجلس النواب.	عاشرًا: حذف الفقرة (ط) (لان قيامها يعني تفويض السلطة التقديرية بتعديل القانون بحيث تشمل احكامه غير من ذكرها سابقا. ولذلك حذفت حتى اذا رغبنا السلطة التنفيذية بان تخضع لاحكامه أشخاصا آخرين تقلعت لمجلس الأمة بتعديل هذا القانون وفق الامور الدستورية على أساس من أن تعديل القانون من اختصاص مجلس الأمة).	موافقة كما وردت	المادة ٤ - ١- يتتبع في وزارة العدل دائرة تسمى (دائرة الكسب غير المشروع) برئاسة قاضي قاض عريضة فائضي تقرر بعينه المجلس القضائي وترتبط بوزير العدل
المادة ٤ - فقرة (أ) المرافقة حل قرار مجلس النواب بشأنها.	المادة ٤ - الاعوار على قرار مجلس النواب.	المادة ٤ - يلغى نص المادة (٤) والاستعانة عنه بالنص التالي: ١- تتتبع في وزارة العدل دائرة تسمى (دائرة اشهار الدفء المالية وتنوع الكسب غير المشروع) برئاسة	المادة ٤ - موافقة كما وردت	المادة ٤ - ١- يتتبع في وزارة العدل دائرة تسمى (دائرة الكسب غير المشروع) برئاسة قاض عريضة فائضي تقرر بعينه المجلس القضائي وترتبط بوزير العدل



هكذا من أجل

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠

والملء من مجلس النواب

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ب- الاصرار على قرار مجلس الاعيان.	الاصرار على قرار مجلس النواب	قاضي جزئية قاضي قضاية يقره المجلس القضائي وتزبط بوزير العدل وتخص بتلقي اقرارات اللجنة المالية والبيانات والايفاضات والاختارات المتعلقة بها ومعاونة الجهات المنصوص عليها في المادة ٢٩ من هذا القانون في اعمالها واقرار الاظمنة اللازمة لملئها.	ب- تدور الدائرة مهمة تحديد المعلومات التي تتضمنها اقرارات اشهار الدمة المالية واعداد التماذج الخاصة لهذه المعلومات وتزويد الجهات المختصة بها.	ب- على الجهات المختصة تزويد دائرة الكسب غير المشروع بأسماء الاشخاص الذين تسري عليهم احكام هذا القانون خلال شهر واحد من تاريخ سريانه او شمولهم بأحكامه.
ج- الاصرار على قرار مجلس الاعيان.		ج- على الجهات المختصة تزويد الدائرة بأسماء الاشخاص الذين تسري عليهم احكام هذا القانون خلال شهرين من تاريخ سريانه او خلال شهرين من تاريخ سريانه او	ج- على الجهات المختصة تزويد دائرة الكسب غير المشروع بأسماء الاشخاص الذين تسري عليهم احكام هذا القانون خلال شهر واحد من تاريخ سريانه او شمولهم بأحكامه.	ج- على الجهات المختصة تنفيذ ما تقتضيه من بيانات وايفاضات ومعلومات حل في حدود اختصاصها.

محضر الجلسة الحادية عشرة من الدورة العادية الرابعة المتعقدة في ٢/٣/١٩٩٣م

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠

والملء من مجلس النواب

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٥ - اخذت اللجنة العلم بذلك.		شمولهم بأحكامه وتنفيذ ما تقتضيه منها الدائرة من بيانات وايفاضات ومعلومات كل في حدود اختصاصها.	المادة ٥ - أولاً : المراقبة على النفقة (أ) كما روت من مجلس النواب.	المادة ٥ - أ - على كل من تسري عليه احكام هذا القانون ان يقدم خلال ستة اشهر من تقيده او خلال شهرين من تاريخ انطياقه عليه اقراراً عن فتمه المالية وفتمه زوجته وأولاده القاصرين.
			المادة ٥ - أولاً : النفقة (ب) تناف عارة:	ب - وعليه ان يقدم بصورة دورية اقرار الدمة المالية خلال شهر كاتون العاني التالي لاتفضاه مستين على تقديم الاقرار

هكذا منه لأصل

تقار اللجة القانونية	تقار جلس النواب	تقار جلس الاعيان	تقار جلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
أخذت اللجنة علما بذلك.	موافقة على قرار جلس الاعيان	ثانيا : الموافقة على الفقرة (ب) كما وردت من جلس النواب. ثالثا : شطب الفقرة (ج) والاستعاضة عنها بالنص التالي: ج- على الدائرة تبليغ كل من يختلف من تقديم القرارات الدمة المالية في مواضعها المقررة بموجب تقديمها خلال شهر من تاريخ التبليغ وتكرري التبليغ وفق أحكام قانون امول المحاكمات الجزائية. د- اضافة فقرة جديدة برقم د : د- اذا امتنع زوج اللانم بتقديم القرارات الدمة المنصوص عليها في هذه المادة عن اعطاء البيانات اللازمة والتوقيع عليها وجب ان يحظر الدائرة	(وعند تركه الوظيفة او زوال الصفة) بعد عبارة (تقديم الاقوار السابق) الواردة فيها. ثانيا : الفقرة (ج): تضاف العبارة التالية الى آخرها: (وتكرري التبليغ وفق أحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية).	السابق ويجب ان تضمن هذه القرارات محضر الزبادة في الدمة المالية. ج- على دائرة الكسب غير المشروع تبليغ كل من يختلف عن تقديم القرارات الدمة المالية في مواضعها المقررة.

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠

والمادة من جلس النواب

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
المادة ٦- يتولى فحص القرارات المالية والتدقيق الشكاوى المتعلقة بالتكسب غير المشروع جهات الفحص والتدقيق التالية وتشكل قرار من المجلس القضائي في شهر كانون الثاني من كل سنة. ١- هيئة تتشكل من ثلاثة قضاة عمرية قاضي مختبر برئاسة أقدمهم بالنسبة لرئيس الوزراء والوزراء ورئيسي مجلسي الاعيان والنواب ورؤساء المؤسسات الرسمية العامة.	المادة ٦- شطب هذه المادة والاستعاضة عنها بالنص التالي: «٦- يتولى فحص قرارات الذمة المالية وتدقيق الشكاوى المتعلقة بالكسب غير المشروع جهات فحص وتدقيق يشكلها المجلس القضائي في شهر كانون الثاني من كل سنة برئاسة	المادة ٦- هذا الامتناع وعليها ان تكلف الزوج الممتنع تقديم اقرار عن ذمة المالية خلال شهرين من تاريخ تكليفه. المادة ٦- الموافقة عليها كما وردت من جلس النواب مع شطب العبارة التالية الواردة في آخرها: «شريطة ان لا يشترك قاض في هيئة تدقيق اقرار ذمة المالية» بالاضافة الى شطب كلمة «التكاريه» الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة «الاخبارات».	المادة ٦- الاصرار على قرار جلس النواب	المادة ٦- الاصرار على قرار الاعيان

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠

والمادة من جلس النواب



تكمنا من الأصل

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠  
والمداد من مجلس النواب

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة - ٧ - الاصرار على قرار مجلس الاعيان	المادة - ٧ - الاصرار على قرار مجلس النواب	المادة - ٧ - قرر المجلس المرافقة عليها بالشكل التالي: أولاً: الفقرة - أ - تبقى كما وردت من مجلس النواب. ثانياً: اضافة الفقرة الجديدة التالية لها ووضعاها كفقرة دباء والفقرة التالية (٢) مع التعديل. دباء: اذا تبين لأي جهة أن زيادة قد طرأت على ثروة من تسري عليه أحكام هذا القانون أثناء الوظيفة أو العفنة أو ثروة زوجته أو أولاده القاصرين وكانت لا تتناسب مع موارهم قبل الحقبة الطلب من مقدم	قاضي تميز وعفوية قاضين بالدرجة الخامسة على الأقل، شريطة أن لا يشترك قاضي في جهة تدقيق اقرار ذمته المالية. المادة - ٧ - موافقة كما وردت	ب - جهة أو أكثر تشكل كل منها برئاسة قاضي عريضة قاضي تميز وعفوية قاضين بالدرجة الخامسة بالنسبة لغير المالكين في الفقرة داء من هذه المادة. المادة - ٧ - أ - للهيئات المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون طلب البيانات والإيضاحات والوثائق من مقدم الاقرار أو من أي جهة أخرى. ب - اذا تبين لأي جهة وجود دليل على كسب غير مشروع أو أي جريمة أخرى تحيل الأوراق ونتائج التحص والتدقيق الى

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠  
والمداد من مجلس النواب

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة - ١٤ - الاصرار على قرار مجلس الاعيان	المادة - ١٤ - الاصرار على قرار مجلس النواب	الاوراق تقديم البيانات والإيضاحات اللازمة لبيان اسباب هذه الزيادة ومصدرها. ثالثاً: المرافقة على الفقرة (ب) كما وردت من مجلس النواب وجعلها فقرة (ج) بعد ترتيب الفقرات. المادة - ١٤ - المرافقة عليها كما وردت مع شطب عبارة: (رسمه انتهى السوردة فيها والاستعانة عنها بكلمة رسمه) هل اعتبار أن العقوبة المقررة أكثر مناسبة لجريمة اختار كاذب بقصد الاساءة عن كسب غير مشروع. (وأما بقية المواد فقد ووفق عليها سابقاً من قبل مجلس الاعيان ومجلس النواب).	المادة - ١٤ - موافقة كما وردت	المادة - ١٤ - يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر كل من قدم اختياراً كاذباً يقصد الاساءة عن كسب غير مشروع ولو لم يترتب عليه اقامة الدعوى.
مدير شؤون مجلس الاعيان تأثير مصلحات				

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذنا ابو محمد، الآن هذه التوصية من اللجنة القانونية معروضة على المجلس الكريم بخصوص قانون الكسب الغير مشروع والنقاط المختلف عليها واقعة في المواد من (١-٧) واذا احببتم في المادة (١) و (٢) اللجنة توصي للمجلس الكريم بالاصرار على قرار المجلس السابق حول هاتين المادتين.

المادة الأولى تسمية القانون والمادة الثانية التعريف للكسب غير المشروع. هل لأحد على هاتين المادتين رأي أو ملاحظة أو أي شيء؟ هل يوافق المجلس الكريم على قبول هاتين المادتين كما اوصت اللجنة القانونية؟

شكراً، الاصرار على رأي المجلس.  
السيد المقرر: المادة الثالثة

دولة رئيس المجلس: الفئات التي يطبق عليها هذا القانون، معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني.



السيد محمد رسول الكيلاني، بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي دولة الرئيس، اخواني الزملاء، المادة الثالثة العامود الفقري للمادة هو

رئيس الوزراء والوزراء على اساس أن يلاحظهم مشروع هذا القانون امامي الآن القرار الصادر عن المجلس العالي تحت رقم (١) لسنة ١٩٩٢ اذا اخذنا بهذا القرار ولو وضع مشروع هذا القانون مستقبلاً موضع التنفيذ لاصبح بالاستناد الى هذا القرار من حق اي وزير ان لا يقدم اي كشف وان لا يعترف بالهيئة القضائية الفاحصة.

ارجو أن يقرأ الأخوان ويستمعوا معي للقرار وارجو التفسير من سعادة المقرر لحديثاته ولقرار المخالفة.

اجتمع المجلس العالي بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٨ المتضمن طلب تفسير المادة ٥٦ من الدستور لبيان فيما اذا كانت الصلاحية الممنوحة لمجلس النواب بمقتضى احكام هذه المادة تقتصر فقط على حق اتهام الوزراء المعنيين بالمادتين ٥٥، ٥٦ من الدستور وتقديمه وتأييده امام المجلس العالي.

أم أن عبارة الاتهام وتقديمه وتأييده تشتمل التحقيق وجمع الادلة، واذا كانت غير شاملة للتحقيق وجمع الادلة، فهل يجوز أن تحدد الجهة ذات الاختصاص بالتحقيق وجمع الادلة، بتعديل المادة ٥٦ من الدستور أم باللجوء الى تعديل قانون محاكمة الوزراء.

لدى استعراض النصوص الدستورية، نجد أن تفسير أي نص قانوني يتم بالعرف على ارادة المشرع وغايته اللتين توخاهما من احكام النص المطلوب تفسيره واستخلاص المعنى المقصود والذي يعد لازماً لما يستفاد منه، وانه لا يفسر نص في القانون مجزئاً عن باقي نصوصه.

اختصاص مجلس النواب في تقرير اتهام الوزراء وتأييده امام المجلس العالي، صاحب الاختصاص في محاكمتهم فيكون الدستور قد خول مجلس النواب صلاحية التحقيق في التهمة المنسوبة للوزير وجمع ادلة اثباتها.

ويرى المجلس أنه اذا أريد تغيير اختصاص مجلس النواب وسلطته في اجراء التحقيق اللازم لاتخاذ قرار الاتهام المنصوص عليه في المادة ٥٦ من الدستور واعطاء هذا الاختصاص لجهة أخرى من خارج المجلس، فإن ذلك يتم بتعديل احكام المادة ٥٦ من الدستور وليس بتعديل قانون محاكمة الوزراء.

هذا ما نقرره بالاكثارية تفسيرا للمادة المطلوب تفسيرها.

وبهذا تكون وضع اساءه الوزراء ورئيس الوزراء والوزراء تحت مشروع قانون الكسب غير المشروع مخالفة للدستور يرجى التوضيح وتطبيق هذا النص مع هذا القرار وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ ابو رسول، استاذنا المقرر.

السيد المقرر: يبدو لي من مطالعة الفقرة (ب) من المادة السابعة أن الغرض الذي هدف اليه الزميل الفاضل متحقق لان الفقرة تنص اذا تبين لأي هيئة وجود دليل على كسب غير مشروع او أي جريمة أخرى يحيل الاوراق ونسائج الفحص والتدقيق الى الجهات المختصة بالتحقيق والمحاكمة هذا من جهة.

ومن جهة أخرى نص قانون المحاكمات الجزائية في الباب الرابع في المادة (٦٠)، اذا

تأسيساً على ما تقدم، يرى المجلس العالي ان حق مجلس النواب في اتهام الوزراء وتقديم الاتهام الى المجلس العالي وتأييده امامه يحول مجلس النواب صلاحية تحريك الدعوى العامة ضد الوزير الذي يقترف جريمة ناتجة عن تأدية وظيفته وملاحقته امام المجلس العالي، وان هذه الصلاحية تشتمل التحقيق وجمع الادلة نظراً لانها لازمان للاتهام وهو ينبغي عليهما ولا سيما وأن الدستور قد تولى في هذا النص أن يتولى مجلس النواب جميع اجراءات اقامة هذه الدعوى ضد الوزير وتأييدها بأدلة الالبات القانونية لان معنى كلمة الاتهام في هذا النص، هو معناه لغة والذي مفاده ان يستند الى التهمة الجرم المنسوب اليه.

يضاف الى ما تقدم بيانه، أنه اذا أنيط التشريع أمراً بسلطة معينة فيكون قد منع باقي السلطات من ممارستها، لذا فيكون النص الدستوري المتضمن تحويل مجلس النواب صلاحية اتهام الوزراء على الوجه المبين أنفاً، قد منع القضاء من القيام ببعض اجراءات هذه الدعوى الا ما نصت عليه المادة ٥٧ من الدستور المتعلقة بتأليف المجلس العالي.

وما يؤيد ذلك هو أن الدستور لما نص على أن تمارس المحاكم حق القضاء على جميع الأشخاص في المواد المدنية والجزائية، لم يتطرق الى ذكر تفصيلات الاختصاص كاجراءات التحقيق وجمع الادلة ولكنه اكتفى بذكر اختصاص المحاكم بصورة مطلقة، على اعتبار أن عضو النيابة العامة، ينتج المحكمة المعين لديها، وهكذا فعل الدستور عندما نص على

رفعت الشكوى الى مدعي عام غير مختص او دعاها منه المدعي العام المختص، هذا اذا كان متلقي الخبر او الشكوى لانه للمجلس الكريم سبق وعدل المادة من حيث الشكاوى الى الاخبار.

اذن تلقي تطبيق القانون على مجلس الوزراء لا يحل باحكام المادة (٥٦) من الدستور، لأن من واجب الذين يتلقون هذه الشكاوى او الاخبار ان يحيلوها الى المرجع المختص، إذن المرجع المختص هو مجلس النواب فيها يتعلق برئيس الوزراء والوزراء، ومرور الاخبار لدى اللجنة المعنية في فحص الاقراءات هو عبارة عن ترتيب ومرور اداري ولا يعني اقامة الدعوى او الاتهام، وليس من اجراءات التقاضي وانما محال اذا وجدت في هذه الاوراق دلائل تفيد وقوع جريمة، اذا تحيل هذه اللجان الشكوى او الاخبار الى الجهات المختصة، وفي حالة مجلس الوزراء والوزراء يحال الاخبار او محال الشكوى الى مجلس النواب، هذا ما اراه والله اعلم.

دولة رئيس المجلس: شكراً الأستاذ المقرر، معالي الأستاذ محمد رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: وضح سعادة الأخ المقرر هو جمع ادلة وموجب القرار سلب مجلس النواب من حق جمع الادلة واعطاها لميزة جديدة والدستور فرض ان يكون حسب القرار الصادر من مجلسكم العالي، يجب ان تكون هذه الامور من اختصاص مجلس النواب، لذا هنا عيب تشريعي اقترح اعادة مشروع القانون الى الحكومة لاصلاح العيوب التشريعية

التي برزت من خلال مناقشة هذا المشروع القانون سواء في مجلس النواب او في مجلس الاعيان، وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ العين حمد الفرحان.



السيد حمد الفرحان: شكراً دولة الرئيس.

رأيت من رأي اللجنة القانونية باستثناء تحفظ واحد حول الفقرة ثانياً، الشيء الذي استدعيه من الاخوان ان نعيد النظر في استثناء الاعيان والنواب الذي نصر عليه.

اذا كان القانون يشمل رئيس الوزراء والوزراء والنواب قبلوا على انفسهم ان يشملهم، نحن لا نستطيع ان نكون ملكيين اكثر من الملك ونقول يجب استثناء النواب بحجة ان هذا قد يعطي السلطة التنفيذية بعض الاشراف عليهم، النائب الذي لا خطيئة عليه، ولا يبدى ولا غفبه لا يخاف من اي اجراء، ثم نحن نشمّل الآخرين نشمّل رؤساء الجمعيات والنقابات يعني استثنائنا لا نفلسنا قد يكون

وصف المال الذي يحصلوا عليه من تنطبق عليه احكام هذا القانون بأنه مال عام، المقصود الحصول على المال من اي مصدر سواء كان عام او خاص القانون يقول يعتبر كسباً غير مشروع كل مال منقول او غير منقول يحصل عليه اي شخص تسري عليه احكام هذا القانون لنفسه او لغيره بسبب استغلال الوظيفة او الصفة.

اذن ليس بشرط ان يكون باستغلاله للوظيفة او الصفة تجاه المال العام، حتى ولو كان مال شركات واستغله وسطا عليه، هذا الذي اردت ايضاحه، شكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، معالي الأستاذ عاكف الفايز.



السيد عاكف الفايز: شكراً دولة الرئيس.

انا الواقع انني على اقتراح الأستاذ حمد الفرحان لانه لا نريد القانون عندما يرجع الى مجلس النواب انه يشتكى منه الاعيان والنواب، فهذا اقتراح اظن سليم، شكراً.

متتقد، لا نستطيع ان نفرض على النواب ان يستثنوا انفسهم بعد ان قبلوا، وانا اعتقد انه الاعيان بطبيعة موقعهم ليس بيد اي منهم السلطة بالقرار خاص بالاموال العامة.

لذلك لا يمكن ان تكون بياناتهم السنوية لها اي علاقة بكسب غير مشروع حتى لا يبدو باننا نحن، رغم ان استثنائنا شرعياً قد يكون مبرر، حتى لا يبدو باننا نحن نستثنى ويفسر هذا الاستثناء عكس حقيقة اعتقد واميل بالموافقة مع قرار مجلس النواب بأن تبقى ثانياً مشموله بموافقتنا، ويبقى خلافنا في القضايا التي نستطيع فعلاً ان نكسبها وندافع عنها، واعتقد كل بقية اصراراتنا شرعية ومعقولة ويمكن الدفاع عنها، ما عدى هذه تضعف موافقتنا في النقاط التالية وهي ليست ذات خطر، اميل الى ان ارجو من المجلس بأن يخالف اللجنة القانونية في القرار ثانياً من المادة الثالثة وان نقول نوافق عليها كما جاءت من النواب حتى لا تصبح موضع مزاوله للنواب على الاعيان الكرام، ويمكن وطبعاً الصحافة مفتوحة.

انا اقترح ان لا نعطي مجال للمزاودة على اهتمام النواب بالنزاهة شاملين انفسهم وعدم اهتمام الاعيان بالنزاهة باستثناء انفسهم فقط هذا ما ارجوه من الاخوان، ولعلني اقترح ان ينظر المجلس في هذا الاقتراح، شكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، سعادة المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس. اردت ان اوضح نقطة واحدة وردت في كلام الزميل الفاضل الأستاذ حمد الفرحان بأن



دولة رئيس المجلس: شكراً، الامتياز  
حسني عايش.



السيد حسني عايش: دولة الرئيس بينا  
أؤيد قرار مجلس النواب واقتراح الامتياز حمد  
الفرحان بإضفاء الاعيان والنواب لاحكام  
القانون على اساس في نظري لا احد في  
السلطات الثلاث فوق قانون او احكام قانون،  
واعارض في نفس الوقت قرار اللجنة بأستثناء  
القضاء من احكام هذا القانون، وهم الذين  
اضافهم مجلس النواب الى احكامه تحت بند  
(هـ) فمع احترامي الشديد للقضاء وتقديري  
العظيم لتزاهة القضاء في الاردن الا انه لا تخلو  
مجموعة اشجار من شجرة معوجة وبالإضافة الى  
ذلك فان القضاء لتزاهتهم الشديدة يرحبون  
بالقانون، انه لن يزعمهم بشيء، ان اخراج  
القضاء من احكام هذا القانون يقضي بالمنطق  
نفسه اذن اخراج اعضاء مجلس الامة مصدر  
السلطة التشريعية من احكامه وهو شيء غير  
مرغوب فيه، شكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الامتياز

الدكتور كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: سيدي الرئيس  
وجهة نظر اللجنة القانونية عندما شطبت من  
القائمة المشمولين اعضاء مجلس الامة مجلسي  
الاعيان والنواب وكذلك القضاة هو استثناء  
السلطتين التشريعية والقضائية من هذا القانون  
اذ ان المعنيين الحقيقة مباشرة الجهات التي تكون  
معنية بصورة مباشرة في موضوع ادارة المال  
والاموال العامة وغيرها هي السلطة التنفيذية  
اكثر من غيرها، وهذا الاساس اما ان لا ارى ان  
هناك مرتكزاً سليماً للتشريع ان نقول علينا ان  
نأخذ بهذا الرأي ولا نستفي المجلس اذ انه قد  
يفسر من جهة اخرى ذلك التفسير او هذا  
التفسير الموضوع في الواقع لم يكن هذا الامر  
باعتبار اللجنة التي اشتركت في مداولتها وانما  
الموضوع هو تخفيض العدد الذي يمكن ان  
يتعامل معه هذا القانون الى الحد الممكن من  
الناحية العملية، وهذا هو الاساس في ازالة  
القضاء واعضاء مجلس الامة من هذا القانون  
وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الامتياز  
المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس.  
سبق وقلت ان المال المقصود في هذا  
القانون ليس المال العام، وزميلي الفاضل يقول  
انه ليس لدى السلطة القضائية والسلطة  
التشريعية مال يديرونه.

الحقيقة كما قرأت المادة الاولى والمادة  
الثانية من هذا القانون يعتبر كسباً غير مشروع  
كل مال منقول او غير منقول يحصل عليه اي

اتفقنا على الجوهر لكن بخصوص اقرارات الذمة  
المالية والاعتراض على موضوع الاشهار وغير  
الاشهار انه مقصود وغير مقصود، فانا اعتقد ان  
اقرارات الذمة المالية هي المقدمات العملية  
للوصول الى الهدف المباشر والرئيس من  
القانون، ولذلك فهي في رأي جزء اساسي  
منه، وتستحق ان تأخذ مكانها في القانون.

اما القول بأن هذا القانون بصرف النظر  
عن تسميته انما هو قانون قانع، فاعتقد ان ما  
تضمنه المشروع من احكام مختلفة هي احكام  
متكاملة.

يجب ان ينظر اليها بصورة شمولية،  
ويمكن الاستنتاج من مجمل هذه الاحكام بسهولة  
انها في حقيقتها احكام مانعة وليس فقط رادعة  
لكن بالرجوع الى مقاصد هذا التشريع، وهنا  
انتهي الى اهم نقطتين في هذا القانون:-

النقطة الاولى:- هي نقل عبء البتات  
على الشخص المكلف الذي خاضع للقانون.

والنقطة الثانية:- هم الجهات  
والاشخاص الذين يجب ان يخضعوا لاحكام  
هذا القانون.

فيما يتعلق بالنقطة الاولى انفرد هذا  
القانون من بين القوانين كلها بأنه قلب عبء  
الاثبات وبالتالي كان استثناءً من القاعدة العامة  
المعروفة ما عملته اللجنة القانونية في مجلس  
الاعيان انها اعادت صياغة المواد المتعلقة بهذه  
النقطة بحيث اعادت الامور الى طبيعتها،  
 واصبحت القاعدة القانونية المتعارف عليها  
منسجمة هنا في القانون.

اما فيما يتعلق بالنقطة التي تخضع لاحكام

شخص تسري عليه احكام هذا القانون لنفسه  
او لغيره بسبب استغلال الوظيفة او الصفة، اذاً  
هذا المال سواء حصل عليه من المال العام او المال  
الخاص لكن باستغلال الوظيفة او الصفة.

اذن لا يقصد بهذا القانون ان يجمي المال  
العام وحده، ولكن يجمي السلعة المالية من  
الانحراف وهذا ما اردت ايضاحه والله اعلم.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الحقيقة  
المادة الاولى والثانية وافق عليها المجلس كما  
اوصت اللجنة، دولة احمد باشا عبيدات.



دولة احمد عبيدات: شكراً دولة الرئيس.  
يبدو لي من مجموعة المداخلات التي تمت  
هذا الصباح اننا مضطرون الى العودة الى النقاط  
الجوهرية التي كانت محل النقاش بصورة رئيسية  
للجنة القانونية لمجلس الاعيان، وهي نفس  
النقاط التي اعتقد انها جوهر الاختلاف بين ما  
تواصلت اليه اللجنة القانونية في مجلس  
الاعيان، وبين مشروع القانون كما ورد البنا من  
مجلس النواب.

لا اريد ان اختلف مع احد في تسمية  
القانون فهذه نقطة شكلية يمكن تجاوزها اذا

هكذا من الفصل

هذا القانون وهي التي تثير الخلاف هذا اليوم في مجلس الاعيان، فأرجو ان نتناول هذه النقطة بكثير من الموضوعية وفي جو أكثر هدوءاً وتوازناً ولنضع النقاط على الحروف، وأنا من هذا المنطلق أتحدث دون أية حساسية ودون أي موقف مسبق من أي قرار سابق سواءً لمجلس النواب أو للجنة القانونية في مجلس الاعيان. ولكنني أود مخلصاً ان اعود بالمجلس الى الظروف، الى الاجواء التي سادت ولادة هذا القانون.

دعونا نتحدث بصراحة في حدود الظروف الزمانية والمكانية، والمناخ السياسي الذي كان سائداً عندما انجبت نية مجلس النواب الى وضعية مشروع القانون، فأنني لست بحاجة الى التذكير بطبيعة تلك المرحلة وما رافقها من اندفاع قد تبرره خلفيات كثيرة، ولكنها في جميع الاحوال تظل مثيرة للجدل وقابلة للنقاش الموضوعي ومن هذا المنطلق أتحدث، هذا بالإضافة الى حالة الشك والتوتر والانفعال وغياب الثقة المتبادلة بين الحكومة ومجلس النواب آنذاك، وما كان يسود تلك المرحلة من تشنج مبرر أحياناً وغير مبرر أحياناً أخرى، في هذه الاجواء ولد مشروع القانون واحسب ان اخواننا في الحكومة يومئذ لم تكن امامهم خيارات كثيرة. ولذلك عندما جاء المشروع من الحكومة الى مجلس النواب كان عمل برودة الفعل الاولى في تلك المرحلة والتي كانت مزيجاً من مشاعر مختلفة وردود فعل مختلفة كانت استجابة فورية للدعوات الملتهبة التي كانت تنادي بحماية المال العام ومحاربة الفساد ومحاكمة رموزه، وكانت أيضاً انفعالا من الحكومة مع الاحداث، يقال

انفعال مجلس النواب معها كما كانت في رأيي تعبيراً عن حرص الحكومة على اظهار وجهة نظرها وعلان موقفها من أي عبث يتعلق ليس فقط بالمال العام ولكن أيضاً بأي كسب غير مشروع تجاه أي مصدر كان، ولذلك جاء القانون شاملاً لجميع المواقع في الدولة لجميع السلطات الثلاث دون تمييز، اما اذا اردنا ان نستحضر حقيقة الدوافع ومقاصد القانون في اساسها، فقد كانت وما زالت في رأيي موجهة الى وضع ضوابط صارمة تحكم سلوك المسؤولين من اصحاب القرار في السلطة التنفيذية دون غيرها كما تحكم سلوك مؤسسات السلطة التنفيذية واجهزتها المعنية بالدرجة الاولى وهم في معظمهم اشخاص معرضون بحكم مواقعهم أكثر من غيرهم لانماط مختلفة لاستغلال الوظيفة. وتحقيق كسب غير مشروع من خلال تلك المواقع وما تهيئه من امكانيات غير موجودة عند غيرهم ولذلك كنت وما زلت اعتقد ان من تشملهم احكام هذه المادة يجب ان يقتصر على اولئك الذين ذهبت اللجنة القانونية في مجلس الاعيان باكثريتها في المشروع الى تحديدهم دون سواهم والا بخلاف ذلك فيصبح التشريع محكوماً بعقلية النكايه والثأر والرغبة في اتهام الجميع انطلاقاً من مقولة (علي وعمل اعدائي)، ولا اظن ان هذا هو المقصود في القانون، ولا اظن ان هذا هو ما ذهب اليه مجلس النواب او ما يمكن ان يذهب اليه مجلس الاعيان:

انني ادعو الى عمارية كل كسب غير مشروع ولكنني اقترح في رد هذا القانون الى مجلس النواب ان تعاد دراسته على أسس أكثر موضوعية وفي اجواء هادئة متوازنة يمكن ان تحقق

المصلحة العامة بغير هذه الطريقة، وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً دولة ابو ثامر، الاستاذ نذير رشيد.



السيد نذير رشيد: شكراً دولة الرئيس. أؤيد كل التأييد البيان الذي تلاه دولة العين السيد احمد عبيدات، شكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الحقيقة هذه المادة الثالثة التي تشتمل على الاشخاص والهيئات التي يطبق عليها هذا القانون، في الفقرة (أ) ما في خلاف بين النواب والاعيان رئيس الوزراء والوزراء.

الفقرة (ب) كانت مشتملة بالمشروع ومن عند النواب رئيسي مجلسي الاعيان والنواب والاعيان والنواب، وقد اوصت اللجنة بالاصرار على قرار المجلس السابق، ولكن ظهر انشاء النقاش اقتراح من سماعة العين حمد الفرحان بأنه ما دام القانون كما جاء من النواب شملوا انفسهم في هذا القانون ليطبق عليهم، فالآن نحن امام هذا البند وثني معالي الاستاذ

عاكف الفايز على اقتراح الاستاذ حمد الفرحان.

من يوافق على شمول الاعيان والنواب بهذا القانون؟

رجاء رفع الايدي بطريقة واضحة حتى نحصى الاصوات.

السيد الامين العام: (١١ من ٣٥).

دولة رئيس المجلس: (١١ من ٣٥)، لم يفز هذا الاقتراح معنى ذلك ان المجلس يوافق على عدم شمول الاعيان والنواب لاحكام هذا القانون، وتكون الفقرة الثانية (ب) قد بقيت كما اوصت اللجنة القانونية. عدم شمول الاعيان والنواب.

تكمل السيد المقرر.

السيد المقرر: المادة ككل لانه الفقرات وحدها ما يهدم بصوتوا عليه، يصوتوا على المادة ككل. اذا ما في مانع عند دولة الرئيس، لانه الفقرات نذكرها فقره فقره، واذا في اعتراض على أي بند من بنود هذه المادة نسمعه ونجري التصويت عليه وشكراً.

دولة رئيس المجلس: هل من رأي على أي من بنود المادة الثالثة؟

لا احد له رأي، أي ان المجلس الكريم يوافق على توصية اللجنة القانونية.

من يوافق على توصية اللجنة القانونية؟ شكراً لكم.

السيد المقرر: المادة الرابعة اذاً. هذه كما وردت في قرار اللجنة القانونية اوصت بالموافقة على قرار مجلس النواب بشأنها، ولكن أريد ان اوضح امراً، اذا سمح لي دولة

هكذا من الأصل

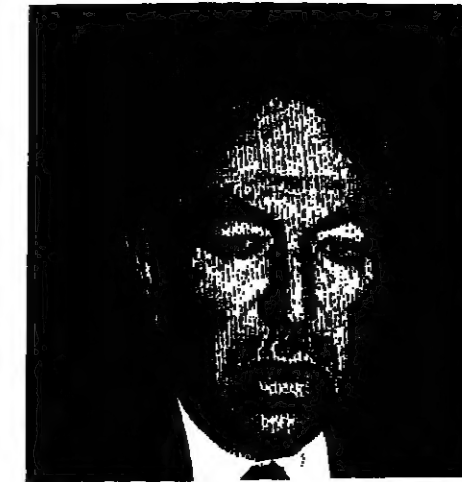
الرئيس .

دولة رئيس المجلس : نعم يا سيدي .

السيد المقرر : النص كما ورد في المشروع  
تنشأ في وزارة العدل دائرة الكسب الغير مشروع  
برئاسة قاض . . . الخ .

المهم هنا سموها دائرة الكسب الغير مشروع ، لو اخذنا الموافقة على قرار مجلس النواب بأصراره على المادة كما وردت في المشروع لتناقض هذا مع اصرار المجلس الكريم على المادة الاولى من حيث تغيير اسم القانون ، لانه بصير هنا دائرة الكسب الغير مشروع وهذه مستمدة من تعريف القانون ، اما ان تعدل هذه المادة لتتفق مع اسم القانون او يعدل اسم القانون الوارد في المادة الاولى ليكون متفقاً مع هذه المادة ، هذه الملحوظة عرضتها للمجلس الكريم ليرى رايه فيها ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ العين  
الدكتور كمال الشاعر .



الدكتور كمال الشاعر : شكراً دولة الرئيس .

لقد سبق للمجلس ان وافق على المادة الاولى واصر عليها ، ولذلك يصبح من المنطقي ان تعتبر المادة الرابعة منسجمة مع المادة الاولى التي صوت عليها المجلس وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر :

السيد المقرر : يا سيدي تكلم الاستاذ كمال الشاعر في هذه بانه بدله انسجام ، لكن الانسجام مع من ؟ من ؟ من ؟ حتى نبقى من ؟

دولة رئيس المجلس : بالله لحظه يا سيدي مسجلين ، انسجاماً مع موافقتنا على المادة الاولى ، معالي الدكتور اسحق الفرخان .

الدكتور اسحق الفرخان : سيدي مثل ما تفضل الاستاذ كمال يعني من المنطق انها تعدل ، ولذلك قرار اللجنة القانونية يكون الموافقة او الاصرار على قرار مجلس الاعيان في المادة رقم (٤) كما جاءت في قرار مجلس الاعيان في العامود الثالث .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ محمد رسول الكيلاني .

السيد محمد رسول الكيلاني : سبق اننا وافقنا على المادة الاولى وهو اشهار الذمة المالية ومنع الكسب الغير مشروع ، ما دام وافقنا عليها من باب اولي ان نوافق على المادة الرابعة كما عدلتها اللجنة القانونية ، اما لا يجوز ان نرجع ونضع المادة الاولى مع المادة الرابعة في مجال النقاش ، فأؤيد ما ذهب اليه الاخ كمال الشاعر والاستاذ اسحق الفرخان ، وابقائها واصر على القرار ، اشهار الذمة المالية والمقرر ، اشهار الذمة المالية كما هي كما جاءت من اللجنة ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ حمد الفرخان .

السيد حمد الفرخان : يا سيدي مرات نطبق المنطق بطريقة تعسفيه انا لا اجد اذا كان اسم القانون في المادة الاولى قانون الكسب الغير مشروع وعدلناه الى اشهار الذمة ، لا اجد ان هذا الاسم يجب ان ينطبق على كل نص في القانون .

المادة الرابعة تقول : - تنشأ في وزارة العدل دائرة تسمى . . . يقول النواب ، دائرة الكسب غير مشروع نحن نقول دائرة اشهار الذمة المالية ومنع الكسب غير مشروع ، نستطيع ان نسميها دائرة المال ، وتبقى المادة الرابعة صح ، ما في ضرورة التعسف في حرفة المنطقه . نستطيع ان نسمي الدائرة العدلية بأي اسم نريده ، الا اذا شئنا ان نصر على ضرورة الاختلاف مع النواب .

انا اعتقد ان تسميتها كما جاءت من النواب وهي تنشأ في وزارة العدل دائرة تسمى دائرة الكسب غير مشروع ، نحن اشرنا له في المادة الاولى شئنا اسمه الكسب غير مشروع ، هذه الدائرة بدنا نسميها بجزء مما سميناها بالمادة الاولى ، بدل ما يعني نؤكد ونرتجل ضرورة الاختلاف معهم على اللفظ ، اذا سميت دائرة الكسب غير مشروع لا تتناقض مع المادة الاولى ، ولذلك ارجو ان نوافق على ما جاء في قرار مجلس النواب وحتى لا نبقى على خلاف في كل واحد ، ونهدف ان نصل معهم الى اتفاق ، شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد

المقرر .

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس .  
انا لست متحمساً الى ان تبقى المادة كما اوصت اللجنة القانونية ، ولا كما جاءت حتى بقرار مجلس الاعيان ، لكن التسمية يجب ان تتفق مع تسمية القانون ، لانها متبقة عنه ، هل نقدر ان نقول ان هذه اللجنة لسرقة الاموال ؟ لا يجوز .

حتى يكون التشريع منسجماً مع بعضه البعض ومتفق مع الاحكام السابقة ومتفق مع التعديل الذي ادخله مجلس الاعيان واوصت به اللجنة القانونية ، نهت اليه وليس لمخالفة في هذا الموضوع كله حتى يكون المجلس الكريم منسجماً مع نفسه بأن تكون التسمية متفقه مع المادة الاولى ، وهذه المادة الاولى كما ذكر دولة السيد احمد عبيدات ان التسمية ليست مهمة كثيراً اذا اتفقتنا على باقي الاحكام ، المهم فيها انسجاماً مع النص الاول الذي اخذنا به بنهني ان تكون هذه المادة ايضاً مثل المادة الاولى ، نسميها منع الكسب غير مشروع اشهار الذمة المالية ومنع الكسب غير المشروع .  
الدائرة بهذا الخصوص تنشأ ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي  
الدكتور اسحق الفرخان .

الدكتور اسحق الفرخان : اني على ما جاء في كلام السيد المقرر ، وفي هذا القدر كفاية لمن ادرسته العناية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذن نحن امام توصية اللجنة التي توصي بالموافقة على قرار

مجلس الاعيان  
١٩٩٣/٣/٢



مجلس النواب بشأن هذه المادة.

السيد محمد عوده القرعان: بقرار مجلس الاعيان الي تفضل به ابو محمد مجلس الاعيان وليس مجلس النواب، لانه يتفق مع المادة الاولى، المادة الرابعة كما اقرها مجلس الاعيان تتفق مع المادة الاولى تماماً، ولذلك التصويت يجب ان يكون على قرار مجلس الاعيان.

دولة رئيس المجلس: بالله لحظه نسمع فقط سعادة المقرر مرة ثانية، بعدنا ما صوتنا.

السيد المقرر: يا سيدي ذكرت الملحوظة التي ابديتها للمجلس الكريم بأن لا يقع في تناقض من حيث التسمية وما دام ان التصويت جرى على المادة الاولى بتسمية مخصوصه ينبغي ان تكون هذه الدائرة لهذا القانون بالتعريف الذي اقره المجلس الكريم ولا غير، وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الطراونه.



السيد خالد الطراونه: يظهر ان معظم كلامنا هو لارضاء النواب في هذا الموضوع، اعتقد ان ما يرضيهم او ما سيكون في المستقبل هو اكبر من ذلك، ما دمنا قد وافقنا على اسم

القانون، فيجب ان تكون الدائرة بأسم القانون، وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ ابو عوده القرعان.



السيد محمد عوده القرعان: المادة الاولى وافقنا عليها وحتى تنسجم مع المادة الاولى في المادة الرابعة يجب ان نؤخذ بالمقترح الذي اقره مجلس الاعيان بالمادة (٤)، مجلس الاعيان قال تنشأ في وزارة العدل دائرة تسمى دائرة اشهار الذمة، واشهار الذمة هو المعروف في المادة الاولى، ولذلك يقترح التصويت على المادة كما جاءت من مجلس النواب والاعيان.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ الدكتور كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: يبدو ان هناك التباس، في خطأ مطبعي بمشروع القانون كما وزع علينا اذ انه تحت المادة (٤) الفقرة (أ) قرار اللجنة القانونية، النص كما ورد هنا في هذه الورقة الموافقة على قرار مجلس النواب بشأنها. الحقيقة القرار هو قرار اللجنة، توصية



اللجنة كان الاصرار على قرار مجلس الاعيان...

دولة رئيس المجلس: طيب، اذا المادة (٤) معروضه على المجلس الكريم للموافقة عليها كما اوصت اللجنة القانونية بالاصرار عليها.

السيد المقرر: يا سيدي القرار ليس اصرار، عاجلوا الامر معالجة صحيحة، ليس التغير فيما قرره اللجنة، ونهت خلافاً لرأيي، نهت لكي لا يقع المجلس الكريم في تناقض في التسمية، والقرار كما ورد في قرار اللجنة الذي تلوته وهذا الذي وافقت عليه اللجنة.

لكن ما انتبهنا عند التقرير الى ثمة تناقض وخاصة انه كانت النفس ان تساهل في تعريف القانون.

وان هذا ليس المهم هو تعريف القانون ولكن المهم للاحكام الأخرى التي يعالجها. وهذا ما بحثته اللجنة ومن هذا المنطلق وقع القرار كما ذكرت وتلوته عليكم في هذه الجلسة.

والآن ثمة اقتراحات لينسجم القانون مع التعريف واقترح ان تسمى اللجنة، لجنة اشهار الذمة المالية ومنع الكسب غير المشروع، ونهي على هذا الاقتراح، وليس العودة للقول بأن قرار اللجنة كان هو الاصرار، وهذا مخالف للواقع ولا اريد ان تتهم اللجنة بأنها سجلت في قرارها خلاف ما قرره، ولذلك الآن هناك اقتراح ارجو ان يعرض على المجلس الكريم للموافقة عليه او رفضه، وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ الدكتور اسحق الفرحان.

الدكتور اسحق الفرحان: النتيجة اصبحت واضحة جداً، كلام السيد المقرر ولكن بس باستثناء كلمة لجنة وردت على لسانه سهواً يمكن هي دائرة دائرة في وزارة العدل، دائرة لاشهار الذمة، وقرار مجلس الاعيان واضح، فنحن نصوت على قرار مجلس الاعيان الي هو قرار اللجنة القانونية في العامود الثالث، ونرجو أن نهى هذا، نصوت عليه نطرحه للتصويت.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: القرار اذا بنلاحظ في الصفحة (٤) اذا ممكن دولتلك والاعيان يلاحظوها، المكتوب قرار اللجنة القانونية تحت قرار اللجنة القانونية الموافقة على قرار مجلس النواب بشأنها، هذا خطأ يجب ان يصحح على قرار مجلس الاعيان وليس مجلس النواب، يجب ان تشطب تصحيحاً ويقال مجلس الاعيان ليس مجلس النواب، الموافقة على قرار مجلس النواب بشأنها نحن لن نوافق على قرار مجلس النواب، نحن ايندنا قرار مجلس الاعيان

مجلس النواب

السابق بالمناقشة.

السيد المقرر: ليس خطأ مطبعياً، والأن صححوه لأن القرار لكم.

دولة رئيس المجلس: اذا سمحتموا بالله، الاستاذ امين شقير.



السيد امين شقير: شكراً سيدي الرئيس.

الواقع ان الجدل الذي يدور حول امور هامشية في هذا النص لا تفيد كثيراً اذا كان المجلس يتوجه الى تبني الفقرة (أ) من المادة (٤) كما واقترتها اللجنة.

كل النقاشات تصبح ساقطة بطبيعة الحال اذا اقر هذا النص كما ورد على لسان اللجنة القانونية وبصرف النظر عن القول بأن الموافق على قرار مجلس النواب بشأنها وغيره لأن الواقع ما اماننا الا تبني مشروع القانون كما جاء اذا كان هذا هو التبرير وانا لا ارى موجبا حقيقيا يدفعنا الى تبني عبارة وردت سواء بالخطأ او بالصواب وتؤدي الى تعطيل قرار مجلس الاعيان في موضوع هام. وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: يا سيدي حتى اي قرار بأخذ المجلس يكون قرار صح لكن حتى المجلس يكون على بينه، ما قاله حضرة المقرر صحيح، مفيش خطأ مطبعي في الفقرة (أ) في الهامش قرار اللجنة القانونية ان الموافقة على قرار مجلس النواب بشأنها، اي قول بان هذا خطأ مطبعي غير صحيح.

في تقرير اللجنة الصفحة (٣) فقرة (٤). دولة رئيس المجلس: بالله استاذ ابو رسول، ما اخذت الكلام، الاستاذ حمد.

السيد حمد الفرخان: ارجوان لا اقاطع، في الصفحة (٢) من قرار اللجنة القانونية اقرأ ما يلي: المادة (٤). ليقراها الأخ العضو، الفقرة (أ) منها قد قررت اللجنة الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب، لذلك ارجو اعتبار ذلك غير قابل للنقاش.

انا ارجو الآن، اماننا شيئين، اما قرار اللجنة القانونية. الذي يقول نقيلاً كما جاءت من النواب وهذا رأيي وقد لا يكون مثلي عليه او قرار المقترح الآن ان نصر على قرار الاعيان خلافاً لتوصية اللجنة القانونية وقد يكون هذا صواب ايضاً.

ولذلك ارجوان لا يناقش اكثر، اما اماننا الاصرار على قرار الاعيان وهو استعمال دائرة ابراء الذمة، اشهار الذمة، او نوافق على ما قالت اللجنة القانونية في قرارها بان نعود الى قرار النواب.

هذا ما ارجوه وارجو ان لا يتهم الأخ المقرر او المكتب بانه طبع طباعة خاطئة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، واضح استاذ حمد، الدكتور اسحق الفرخان.

الدكتور اسحق الفرخان: يا سيدي احنا في رمضان وادعو الجميع يصلوا على النبي واللهم صلي على سيدنا محمد هذه واحدة. فقره (٢) اصيحت الامور واضحة جداً من حيث النقاش. فانا ادعو بغض النظر خطأ مطبعي مش خطأ مطبعي الخ هذه امور شكلية. فالمعروض على المجلس التصويت على قرار مجلس الاعيان اللي موجود في العمود الثالث في صفحه (٤).

فارجو التصويت على ذلك وهو ما دعي اليه المقرر وثبتنا عليه، فنرجوا التصويت واقفال باب النقاش يا اخوان.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس صار الاقتراح بان يعرض على المجلس الكريم رأي مجلس الاعيان السابق في هذه المادة واقترح وقف النقاش.

هل يوافق المجلس الكريم على وقف النقاش؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: ووفق عليه، ايضاً هل يوافق المجلس الكريم على اصراره على قراره السابق؟

دولة رئيس المجلس: في هذه المادة الرابعة.

بالله رفع الايدي حتى تحصى الاصوات.

السيد الامين العام: (٢٥) من (٣٢).

دولة رئيس المجلس: (٢٥) من (٣٢) بالموافقة وشكراً لكم. المادة (٥) يا سيدي.

السيد المقرر: المادة (٥) المادة ككل صار التصويت على الفقرة (أ). اذا سمحت لي التصويت على المادة ككل. موافقين عليها.

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: موافقين على كل الفقرات...

السيد المقرر: كل المادة لكن بالشكل المعدل بالنسبة لقرار اللجنة، حتى يكون واضح.

المادة (٥) هذه ما في عليها خلاف احنا اخذنا بما اخذ به النواب، وما في خلاف عليها. اذا تنتقل الى المادة (٦).

دولة رئيس المجلس: لا، الخامسة موافقين، لا خلاف عليها.

السيد المقرر: لا خلاف عليها، المادة (٦) هي التي تتضمن الاصرار على القرار السابق وخلافاً لقرار مجلس النواب يظهر في اعتراض رغم اثرتم في المسألة الماضية لتصحيح بعض التناقض فوقعنا في اشكال وان اردنا ان نصبح في هذه المادة بين الإخبار وبين الشكوى قد تقع في اشكال جديد بالنسبة لنص قانون اصول المحاكمات الجزائية، ولذلك اريد ان اقول كلمة مختصرة بهذا الخصوص قانون اصول المحاكمات الجزائية يفرق بين الإخبار وبين الشكوى وبين الادعاء الشخصي يعني ثلاث حالات، الإخبار يأتي من أي شخص كان علم

هكذا من اجل



- ٥ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .  
٦ - معالي الدكتور أمين عواد المشاقبة : وزير التنمية الاجتماعية .



دولة رئيس الوزراء : بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب قانوني وعلن بدء الجلسة جدول الأعمال .

السيد الأمين العام :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على محضر الجلسة السابقة واعفاء الأمين العام من التلاوة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

٢ - الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب معذرة مقدم من دولة السيد بهجت التلهوني .

دولة رئيس مجلس الاعيان

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة

المجلس لهذا اليوم الموافق ١١/٣/١٩٩٣ .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بهجت التلهوني

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على معذرة دولة السيد بهجت التلهوني ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد رسول الكيلاني .

دولة السيد رئيس مجلس الاعيان  
ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسات  
مجلس الاعيان بمناسبة السفر للخارج اعتباراً من  
١٩٩٣/٣/٦ .

واقبلوا احترامي

العين محمد رسول الكيلاني  
١٩٩٣/٣/٤

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على معذرة معالي السيد محمد رسول الكيلاني ؟

الجميع : موافقون .



السيد الأمين العام :

ج - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عمر النابلسي .

دولة رئيس مجلس الاعيان

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة

المجلس لهذا اليوم الموافق ١١/٣/١٩٩٣ .

عمر النابلسي

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على معذرة معالي السيد عمر النابلسي .

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

د - طلب معذرة مقدم من معالي السيدة ليلى شرف .

دولة رئيس مجلس الاعيان المكرم

تحية واحتراما

وبعد ، ارجو قبول اعتذاري عن حضور

جلسات المجلس ولجانه في الفترة الواقعة بين

الرابع من شهر آذار الجاري والعشرين منه

بسبب سفري خارج المملكة .

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير

ليلى شرف

لجنة من الزعماء